مستقبل العلاقة بين الإدارة السياسية للحكومة الاتحادية والإدارة السياسية في الإقليم

((دراسة في الرؤى السياسية والشرعية القانونية))

أ.م.د.حازم حمد موسى (*)
strategic.thinker@yahoo.com

الملخص

ركز البحث على مستقبل العلاقة بين الإدارة السياسية في بغداد والإدارة السياسية في الإقليم في ظل توالد التغيير، والتعريف بها وبيان الرؤى السياسية لتلك العلاقة، ومدى شرعيتها القانونية لنشيد فرضيتنا عليها، والتي تمكن صناع القرار على حرف مسارات التناقضات باتجاه المشتركات وتعزيزها وتجنب المقسمات وتحييدها، بعد التقاط إشارات التقاربات وإبرازها كمؤشرات تستمد منها العلاقة قواها، مع الإشارة إلى حقيقة هيمنة" المغالطات" على مر حقب تلك العلاقة ما بعد ٢٠٠٣"، وكذلك توضيح أهم المشتركات والمقسمات.

وسيجيب البحث عن التساؤل الأساس الآتي: هل تستمر العلاقة بين الإدارة السياسية في بغداد والإدارة السياسية في الإقليم في ضوء التغيير في العلاقات بين الإدارتين على النهج نفسه أم تتغير مستقبلاً؟ ويسلط البحث الأضواء على الإشكالية الدائرة فيما يتعلق بتضارب الرؤى السياسية والقانونية للعلاقة بين الإدارتين من قبل المنظرين والمفكرين والقيمين على السلطة وانعكاساتها على العمق الاستراتيجي العراقي؟ واستندنا على الفرضية التالية: ((كلما بنيت العلاقة بين الإدارة السياسية في بغداد والإدارة السياسية في الإقليم

(*) كلية العلوم السياسية/جامعة الموصل.

على رؤى سياسية وقانونية رصينة ...كلما ازدادت العلاقة استقراراً واستمراراً...وهذا الاستقرار والاستمرار رهن تعزيز المشتركات وتحيد المقسمات في الأداء السياسي للإدارتين))

وحلاً لتلك الإشكالية وأثباتاً للفرضية استخدمنا منهجان، الأول : المنهج الوصفي التحليلي، لوصف الرؤى السياسية وتحليل دلالاتها، أما الثاني: فهو المنهج القانوني، لوصف الشرعية القانونية والدستورية للعلاقة بين الإدارتين، وهذا ارشدنا إلى إن مستقبل علاقة بينهما رهن الثقة والمصداقية بين القائمين على السلطة، فكلما كانت الثقة والمصداقية عالية...كلما توثقت العلاقة بين الإدارتين السياسيتين.

وتتناول البحث التطبيقات العملية للعلاقة بين الإدارتين عبر تحديد أسس ومعايير اختيار الحراك السياسي العراقي، وغاية بناء السياسة العراقية، وضرورات تكامل أداءها، وصولاً إلى، إمكانية إيجاد قراءة سياسية قادرة على التنبؤ بمستقبل تلك العلاقة.

ولهذا قسمنا بحثنا المذكور عنواناً إلى مبحثين، اعتمدنا في الأول: الرؤى السياسية: الذي انشطر إلى مطلبين، تطرق الأول: إلى رؤية ساسة الحكومة الاتحادية لساسة الإقليم، والثاني: فتحدثنا فيه على رؤية ساسة الإقليم لساسة لمركز ، أما المبحث الثاني كان بعنوان: الرؤية القانونية وضرورات التكامل، وأنقسم هو الأخر إلى مطلبين، عرضنا في الأول: الرؤية القانونية للعلاقة بين الطرفين، أما الثاني: ركزنا فيه على دلالات البناء وضرورات التكامل السياسي، وصولاً إلى الخلاصة التي تمخضت عنها جملة النتائج أهمها: أن التغيير المستمر في معايير تلك العلاقة يدفع باستمرار إلى ابتكار آليات جديدة يستخدمها ساسة الإدارتين لتدشين مؤشرات أداء سياسي جديد؛ لإيجاد حالة من التوازن والاستقرار العراقي، لتحكم القائمين على السياسة فكرة هي إن هناك تقارب في حراك الاستراتيجي العراقي، انطلاقاً من أن الغاية السياسية(التشاركية) التي تتحكم بالاختيار التفاعلي(المشتركات)، وهناك رؤية أخرى أباحت الضرورات المحرمة لشغل حيز في السياسة الإقليمية –الدولية والتي اتبعت استراتيجية تصفير الخلافات كنهج لها فبنت قنوات بين إدارتي الإقليم والحكومة الاتحادية.

الكلمات المفتاحية: ((المستقبل، الحكومة الاتحادية، الإقليم، الرؤى الاستراتيجية، الشرعية القانونية، التغيير ضرورات التكامل، العمق الاستراتيجي)).

Abstract

The research focused on the future of the relationship between the center and the region in light of the generation of change, the definition of it and the statement of the strategic visions of that relationship, and the extent of its legal legitimacy to commend our hypotheses on them, which enable decision makers to characterize the paths of contradictions towards the participants and to promote them and avoid the divisors and neutralize them after capturing signals and highlighting them as indicators derived Including the relationship strengths, with reference to the fact that the dominance of "fallacies" over the post-2003 relationship, "as well as clarify the most important participants and divisors.

The search for the basic question will answer: Will the relationship between the center and the region continue in light of the change in Iraqi-Iraqi relations on the same approach or change in the future? The research sheds light on the current problem regarding the conflict of political and legal visions of the relationship between the center and the region by theorists, thinkers and power holders and their implications on the strategic depth of Iraq? And based on the following hypothesis: ((Whenever the relationship between the center and the region is built on solid strategic and legal visions ... the more the relationship becomes stable and continuous ... This stability and continuity depends on strengthening the participants and deviating the divisions in the strategic performance of the two governments.) In order to solve this problem, The second is the legal approach: to describe the legal and constitutional legitimacy of the relationship between the center and the region, and this led us to the future relationship between the region and the center of trust and credibility The stronger the trust and the credibility, the stronger the relationship between the two governments becomes.

The study deals with the practical applications of the relationship between the region and the center by determining the bases and criteria for choosing the Iraqi strategic mobility, the purpose

of building the Iraqi strategy, and the necessities of integrating its performance, to the possibility of creating a strategic reading that predicts the future.

The study concluded that the continuous change in the standards of this relationship is constantly pushing to devise new mechanisms used by the politicians of the Center and the region to launch new strategic performance indicators to create a state of balance and ethnic stability, to control the policy-makers idea that there is convergence in the Iraqi strategic mobility, The strategic objective (participatory), which controls the interactive choice (participants), and another view allowed the prohibited burdens to occupy space in the regional strategy - International, which followed the strategy to clarify differences as an approach, built channels between the region and the center.

Keywords :(Future, Center, Region, Strategic Perspectives, Legal Legitimacy, Change, Integration Imperatives, Strategic Depth).

المقدمة

في ظل الوضع العراقي الراهن، ونتيجة للتغيير المتوالي في المنطقة، ظهر لنا مفهوم شغل بال واهتمام الكثيرين من العراقيين، فعدّ من أكثر المفاهيم أهمية وأولوية ذلك هو مفهوم الحكومة الاتحادية والإقليم، الذي احتل الصدارة في سلم الأجندة السياسية العراقية، إذ هيمن كمفهوم على مدرك صناع القرار العراقيين، إلى درجة بدت التفاعلات السياسية بين ساسة الحكومة الاتحادية والإقليم تمر عبره وكأنها القناة التي تمر عبرها تلك التفاعلات.

وكما هو معروف، إن العلاقة بين الإدارتين السياسيتين علاقة واسعة متشعبة ساهم في إثرائها وعبر عقود طويلة من الزمن الكثير من المفكرين السياسيين والاجتماعيين وذوي الاختصاص، كلاً حسب وجهة نظره فجاء ذلك المفهوم كإطار يجمع في داخله العديد من التيارات الفكرية التي تتفق على بعض الخطوط العامة وتختلف في معظم التفاصيل، بعد إن تبلورت مكوناتها بمرور الزمن لتخرج بالشكل الذي نراه في العراق، ومن أجل هذا عملنا على تسطير التفاصيل الموضحة أدناه في محاولة منا لوضع صورة واضحة لتلك العلاقة.

▪ الأهمية: نبعت من المكانة المرموقة التي احتلتها في مدركات صناع قرار طرفي العلاقة والتي أفصح التغيير الأخير (٢٠٠٣) عنها بصراحة، لا بل طرحها بقوة على الساحة العراقية.

▪ الإشكالية: يسلط البحث الأضواء على الإشكالية الدائرة فيما يتعلق بتضارب الرؤى السياسية والقانونية للعلاقة بين إدارتي الحكومة الاتحادية والإقليم من قبل المنظرين والمفكرين والقائمين على السلطة وانعكاساتها على العمق الاستراتيجي العراقي؟ فتشعبت منها مشكلات عدة تبلورت على شكل أسئلة هي: كيف ينظر ساسة الحكومة الاتحادية والإقليم لبعضهما؟ وما هي الطبيعة القانونية لتلك العلاقة؟ وما هي ضرورات تكاملها، وما مستقبل تلك العلاقة؟

كل تلك الأسئلة وغيرها الكثير يراد لها جواب، وسنحاول جاهدين الإجابة عنها في متن البحث.

▪ الفرضية: استند البحث على فرضية مفادها:((كلما بنيت العلاقة بين الإدارة السياسية في الحكومة الاتحادية والإدارة السياسية في الإقليم على رؤى استراتيجية وقانونية رصينة ...كلما ازدادت العلاقة استقراراً واستمراراً...وهذا الاستقرار والاستمرار رهن تعزيز المشتركات وتحيد المقسمات في الأداء السياسي للإدارتين)).

▪ المنهجية: استخدمنا منهجان، الأول: المنهج الوصفي التحليلي، لوصف الرؤى السياسية وتحليل دلالاتها، أما الثاني: المنهج القانوني، لوصف الشرعية القانونية والدستورية للعلاقة بين إدارتي الحكومة الاتحادية والإقليم، وهذا أرشدنا إلى إن مستقبل العلاقة بين الإدارتين السياسيتين رهن الثقة والمصداقية بين القائمين على السلطة، فكلما كانت الثقة والمصداقية عالية، كلما توثقت العلاقة بين الإدارتين.

▪ الهدف: التعريف بمقتربات العلاقة بين الإدارتين السياسيتين ومكانتها في المدرك الاستراتيجي العراقي، وأثرها في العمق الاستراتيجي لدولة العراق.

الهيكلية: اعتمدنا في المبحث الأول: الرؤى السياسية: الذي انشطر إلى مطلبين، اختص الأول: بنظرة ساسة الحكومة الاتحادية للإقليم، أما الثاني: فاختص بنظرة ساسة الإقليم للمركز، أما المبحث الثاني كان بعنوان: الشرعية القانونية وضرورات التكامل، ونقسم إلى مطلبين، عنّون الأول بـ: الرؤية القانونية، والثاني: ركزنا فيه على دلالات البناء وضرورات التكامل السياسي، وصولاً إلى الخلاصة التي تمخضت عنها جملة النتائج والاستنتاجات.

المبحث الأول: الرؤى السياسية

وتبعاً لضخامة القصد من "طبيعة العلاقة بين إدارتي الحكومة الاتحادية والإقليم" وتواتر الأزمات والاختلافات الفكرية والأدائية، احتدم الجدل والنقاش بين المعنين في تحديد تلك الطبيعة، وما تعنيه تلك الطبيعة موضع الدراسة عنواناً، وما نتج عنها من أفعال، فالأنموذج المؤطر لها، وان كان أساسه قائم على التنافس الأدائي إلا أنها متحددة بالهدف (العمق الاستراتيجي)، والتي يعبر عنها بالمرجعية السياسية إلا أنها ظلت صعبة التحقيق، ومن ثَمَّ بقت رهن التفاعل الفكري–الأدائي وما يحمل من رؤى فكرية هدفها بناء أداء قويم يؤطر الرؤى السياسية ويبرمجها وكان من الأمور التي يصعب التعامل معها، وهذا ما دعانا إلى تقسيم المبحث إلى الاتي:

المطلب الأول: رؤية الإدارة السياسية الاتحادية للإقليم

يرى العديد من ساسة الحكومة الاتحادية إن الكرد أصحاب قضية وهذا ما يفسر اعتزاز الكرد بكردستان كثيراً ،[١] وهذا عُزز بالتقارب الجيني ، إذ إن القومية الغالبة في كردستان هي القومية الكردية مع وجود بعض الأقليات القومية الأخرى المتعايشة معها،[٢] فاعتزوا بقوميتهم وحشدوا لها وعرفوا بها منذ أن ظهرت الحركات القومية في النظام الدولي، [٣] واذا ما راجعنا التاريخ وما دونت سجلاته، لوجدنا إن مطلب الكرد في الشرق عموماً هو تكوين الذات بغض النظر عن نوعه(الحلم الكردي)، وهذا ما اثر سلباً على سير العلاقات في مختلف الحقب بسبب مطمحهم في بناء الأمة الكردية، [٤] إذ تمتاز كردستان بموقع استراتيجي

وحيوي فهي تقع في العمق الاستراتيجي لاوراسيا.[٥] وهذا منحها مكانة جيو–سياسية مرموقة، وفقاً للمخطط الاتي: رقم (١) .

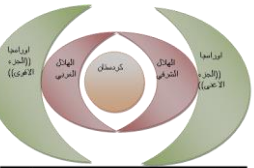

مخطط افتراضي من تصميم الباحث يوضح فيه المكانة الاستراتيجية لكردستان

لا شك، أدرك الساسة في الحكومة الاتحادية إن الإقليم احتل مكانة مهمة ولعب دوراً بارزاً وفاعلاً في العلاقات مع دول الجوار التي يتواجد فيها الكرد،[٦] إذ لا يمكن تجاهل تلك الأهمية الجيو–ستراتيجية التي احتلتها تلك المنطقة مما أعطاها امتياز جيو–سياسي، لا سيما التقارب الجيو–ستراتيجي المشترك بين كل من (العراق–تركيا–سوريا–إيران) وهي نقطة تأثير على السياسة لدول الجوار.[٧]

وإذا ما استقرئنا تاريخ العراق السياسي، في مختلف حقبه المنصرمة لاكتشفنا إن التنافر والتضاد رافق تلك العلاقة بسبب المواقف والقضايا التأزمية النابعة عن قصور في الاحتواء نابعة عن الصورة النمطية ومغالطة التعميم في التعامل السياسي،[٨] فساسة العراق على مختلف الحقب التاريخية سياسياً كانوا يعانون من نظرية المؤامرة،[٩] لاسيما كثرة التجاذبات والمتنافرات الإقليمية للحركات السياسية الكردية.[١٠]

فخيارهم ببناء الذات يطرح باستمرار،[١١] وهذا الخيار يثير مشاعرهم ويحرك عواطفهم فيترجم إلى مطلب بين الحين والأخر،[١٢] وهذا يفسر الأجماع في الحراك الكردي تعدد القيادات والكوادر القيادية الكردية إلا انهم التقوا جميعاً في مطلبهم وبحثهم عن إقليم لام جامع يعزز انتمائهم القومي ويحدد خصوصيتهم ليتناغم هذا المطلب،[١٣] وحق تقرير المصير وهذا جعل العلاقة تركز على المقسمات أكثر من المشتركات.[١٤] وهذا من نوجزه بالمخطط الاتي: رقم (٢)

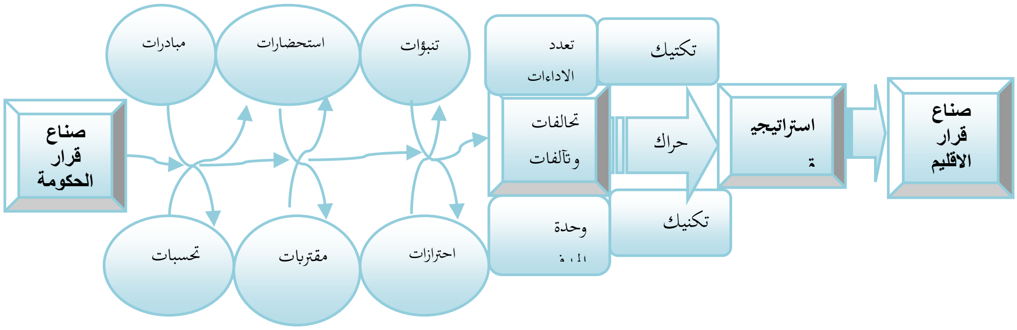

ومع مرور الزمن بدأت مكانة الإقليم ترتفع وتأثير السياسي الإقليمي يزداد،[١٥] وهذا الأمر تعزز باتفاق السلام بين الأحزاب الكردية الحاكمة والمشاركة في إدارة الإقليم،[١٦] وتلك العلاقات الإيجابية السياسية داخل الإقليم أبقت خيار الاستقلال مطروح في اجندتها السياسية،[١٧] وتواصلاً مع الأحداث على الساحة السياسية العراقية، طرحت قضية "اللامركزية الإدارية " بقوة على طاولة المراهنات السياسية العراقية،[١٨] وهذا الأمر أثار الأحزاب والحركات في الحكومة الاتحادية مما قاد إلى تأزم في العلاقات بين الإدارتين لا سيما ما بعد ٢٠١٤،[١٩] لكن بقيت العلاقات وبفعل المبادئ التي حملها النظام الدولي والحاجة الدولية لمصداقية الدفاع عن مصير الشعوب،[٢٠] وحقها الحر في الأداء،[٢١] والشفافية السياسية العالية،[٢٢] والأمن الإنساني الشامل.[٢٣] متوازنة لتفعيل الشراكة السياسية.

المطلب الثاني: رؤية الإدارة السياسية في الإقليم للمركز

هناك طموح نابع من إحساس بعض ساسة الإقليم بضرورة المشاركة في سياسة الحكومة الاتحادية، بالتركيز على مصالح الطرفين، التي يراد لها تنشيط لبناء تناسق سياسي عالي،[٢٤] لكن سرعان ما يظهر مطلب "الكونفدرالية"،[٢٥] بعد إن زرعت بعض القوى الفاعلة دولياً وإقليمياً اعتقاد إن التقسيم هو من يحقق الاستقرار في المناطق الفوضوية وغير المتجانسة،[٢٦] معولين كثيراً على تماسكهم وتماسكهم السياسي،[٢٧] وهذ ولد ادراك لدى ساسة الإقليم إن الشراكة السياسية مع الحكومة الاتحادية وقتية تفرضها المصلحة العامة،[٢٨] وان القارئ والمتابع لإحداث العراق وتأثره بتقلبات الشرق الأوسط يستدل، لا بل يصل إلى قناعة بان

المنطقة معرضة للتغيير مرة أخرى، وهي فرصة سانحة للبحث عن المكانة والدور في السياسة العراقية.(٢٩)

لهذا يتبين لنا إن ساسة الإقليم بات لهم دور فاعل ومؤثر في معادلة التوازنات السياسية العراقية–العراقية، إذ عـدّت نقطة ضعف بالنسبة للقوة الفاعلة في إدارة الحكومة الاتحادية،(٣٠) لاسيما وان الموقف الدولي داعم لساسة الإقليم تارة، وداعم لساسة الحكومة الاتحادية تارة أخرى،(٣١) وهذا ما دلت عليه الأوضاع في العراق عام ٢٠١٦، إذ بدا القرار لا يصنع إلا بعد استرضاء الطرفين، وان راهن عليها ساسة الإقليم كثيراً لكن الحقيقة كانت قاسية على الإدارة السياسية في الإقليم وفق وصفهم وهذا يمكن توضيحه بالمخطط الاتي: رقم(٣)

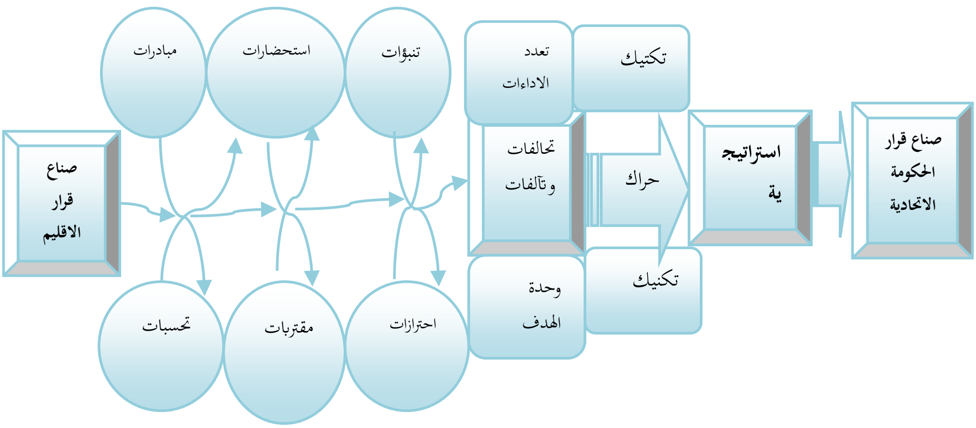

المبحث الثاني: الرؤية القانونية وضرورات التكامل

وإذا ما تبحرنا بما تحويه العلاقة بين الحكومة الاتحادية والإقليم من محطات تأثير وتغيير لوجدنا أنها انعكست على الأداء الاستراتيجي العراقي، فكان أثرها مربك والأدوار وتبدلاتها كانت مهيمنة على طول الخط، فكان الأداء السياسي في الإقليم فاقد الدعم الدولي على مر الحقب التاريخية وهذا ما جعلهم يصابون بالبرود السياسي.

وان الذي يتتبع العلاقة يجدها لم تنقطع ولا للحظة واحدة برغم من الشد القوي، برغم من انه كان ذو نظرة سلبية الاتجاه الإداء السياسي المتبادل، لاسيما بعد تعلية المصلحة الذاتية على المصلحة العامة، معتقدين إن مبدأ التصعيد مثمر.

ومن هذا المنطلق ظل الساسة من كلا الطرفين يبحثون عن بؤر امل، وهذا ما يفسره السلوك السياسي لصناع القرار وهم يبحثون عن المقتربات، وصياغة قواعد قانونية تنظم العلاقات بين الطرفين والتحصن من المحيط الإقليمي، الذي أتاح فرصة للتقارب، الذي عدّ تحلفاً استراتيجياً حيوياً لبناء الذات، وهذا ما دعانا لتقسيم المبحث إلى مطلبين: الأول عنون بـ: الرؤية القانونية، والثاني: العلاقة بين دلالات البناء وضرورات التكامل السياسي.

المطلب الأول: الرؤية القانونية

من المعروف دولياً إن القانون الدولي العام،[٣٢] والقانون الدولي للحقوق الإنسان،[٣٣] والقانون الدولي الإنساني،[٣٤] والمنظمات الدولية،[٣٥] والنظام الدولي الحالي،[٣٦] اجمعوا على عدة مبادئ لتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان ومن اهم مبادى الديمقراطية هو "ضمان الحقوق والتمكين" وهذا هو المطلب والحاجة والحجة وبه تقوم المحاججة والمطالبة بتحقيق الذات .

أما داخلياً، فاذا ما تطرقنا إلى كردستان العراق بعدّها التجربة الأولى والفريدة على الساحة الإقليمية بعد أن قننت تلك التجربة واستمدت شرعيتها مشروعيتها نجد أن هناك جانبين، الأول: هو تقاسم الاختصاصات، والثاني: هي تداخل الاختصاصات؛ فلا بد من الوقوف على قانونية الأداء وشرعية تصرفات الإدارتين لتخلص من التداخل في الاختصاصات، فالذي يتطلع للدستور العراقي لعام ٢٠٠٥،[٣٧] يجده نظم العلاقة بين إدارتي الحكومة الاتحادية والإقليم، إذ إن الباب الرابع منه حدد سلطات الدولة الاتحادية بالاختصاصات الأتية : (المادة ١١٠) (رسم السياسة الخارجية والدبلوماسية والاقتصادية والتجارية الخارجية والمالية والكمركية، وتحديد الموازنة العامة، وتنظيم الموارد المائية)، أما إدارة النفط والغاز تكون بالتشارك بين إدارتي الحكومة الاتحادية والإقليم حسب (المادة ١١٢)،

ونصت (المادة ١١٤)الاختصاصات المشتركة بين الحكومة الاتحادية والإقليم وهي (الكمارك، مصادر الطاقة الكهربائية، البيئة، التنمية والتخطيط، الصحة، التعليم والتربية، الموارد المائية)، وغير ذلك يكون من اختصاصات الإقليم، اذا نصت (المادة ١١٥) كل مفردة لم يرد ذكرها في الاختصاصات الاتحادية تكون من الاختصاصات الإقليم.

أما الباب الخامس من دستور الحكومة الاتحادية رسم حدد الرؤية الدستورية لإقليم كردستان وكالاتي : أقرت (المادة ١١٦) إقليم كردستان، وحددت (المادة ١١٧) نوع الإدارة السياسية فيه، أما (المادة ١١٨) فأنها حددت نوع التصويت على القرارات الخاصة بتشكيل الأقاليم بنسبة (نص +١) أي شرط الأغلبية البسيطة، وكما يحق للمحافظة الواحدة إن تشكل الإقليم بعد أن تحصل على ثلثي الأصوات في مجلس المحافظة أو (١٠%) من أصوات سكان المحافظة حسب (المادة ١١٩)، و(المادة ١٢٠) منحت حق تشكيل دستور خاص بالإقليم، أما في (المادة ١٢١) سمت السلطات الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية، ومنحت قدرة للبرلمان في الإقليم بتعديل القوانين الاتحادية وما يتناسب والدستور الداخلي وحددت حصة الإقليم في الموازنة تقر سنوياً، وأقرت فتح مكاتب في السفارات والقنصليات خاصة بشؤون الإقليم، كما منح الإقليم صلاحية تشكيل قوات أمنية وعسكرية من داخل الإقليم، وصولاً إلى (المادة ١٤٠) الخاصة بالتطبيع والإحصاء والاستفتاء في المناطق المتنازع عليها .

المطلب الثاني: العلاقة بين دلالات البناء وضرورات التكامل السياسي

يسود انطباع عام بين المهتمين بشأن العراقي، بأن العلاقة بين طرفي العلاقة عنواناً، ليس لها نتائج مقبولة أو جديرة بالقبول، ما لم تستند على مرجعية إدراكية موثوق بها تحث على صناعة الاختيار الأفضل وإنبات الضرورة الاحوج بكل ما تحمله تلك المرجعية من فلسفة تنسجم مع المصالح والنوايا التي عندما تدرك بأنها تمتلك فسحة من الأمل وتتلمس بقبضها الطريق الدال إلى القواسم المشتركة، فإنها لربما تقترب من التناسق، وتبتعد عن التصدع، الذي رافق العلاقة المعنية، ولم يعد قادة ومنظري السياستين على خلاف مزمن مثل

السابق، بل خلافهم على بناء "الدولة الفدرالية الحكومة الاتحاديقية" و"الدولة الفدرالية اللامركزية" فما زال طرفي العلاقة من منظرين وقادة حراك يشعرون بعوزهم لبعض، مدركين إن حاجتهم لبناء الذات مرتبطة بالعمق الاستراتيجي العراقي، محاولين تحقيق مكاسب للطرفين بعقلانية، مما دفعهم للتركيز على دلالات البناء، وضرورات التكامل الاستراتيجي.

وما أن تمكن ساسة الطرفين من تفكيك الاختلافات واحتواء الخلافات وتوحيد المشتركات حتى اتضحت الرؤية السياسية بعد أن أنبتت المدركات ونضجت لدى صناع القرار وخرجت على شكل مكاسب الأمر الذي افرز هوامش للحراك الاستراتيجي للقوى السياسية بين الطرفين.

فان الذي يتطلع للإحداث يجد التطورات التي شهدتها الساحة الدولية عموماً والساحة الإقليمية خصوصاً استنبتت بذرة الأمل التي كان يبحث عنها ساسة الحكومة الاتحادية وبدا مشروع التكامل السياسي مع ساسة الإقليم يظهر على ارض الواقع، فسرعان ما ادرك الساسة ذلك؛ فعملوا على بناء مقومات القوة والقدرة واهمها هو إعداد طبقة التكنوقراط التي ستحمل على عاتقها مهمة إيجاد ممكنات العمق الاستراتيجي المشترك والتي نقصد به نقل العلاقة من اللاتوازن إلى التوازن في الأداء السياسي وهذا يتطلب تصفير المشكلات السياسية بين إدارتي (الحكومة الاتحادية – الإقليم)، وتصفير المشكلات الإقليمية (الكردية–العربية، الكردية–التركية ، الكردية –الفارسية)، لإسناد الساسة صناع القرار في استراتيجية العمق التي تجعلهم ضمن القوى الفاعلة في منظومة صنع القرار، ومن ثم تصبح كردستان مركز استراتيجي لتوازنات والتآلفات الاستراتيجية في معادلة الشرق الأوسط، وهذا مركز الاستراتيجي مهم يحفز على توثيق العلاقات مع إدارة الحكومة الاتحادية.

ولعل الثابت والمرئي في سياق ما تقدم هو المكانة التي تحظى بها العلاقة بين إدارتي الحكومة الاتحادية والإقليم مما يمنح ساستها قدرة على الحركة والمناورة السياسية بعد أن صاغوا ثوابت نوعية لمساراتهم وهم يتعاملون مع الأحداث في المنطقة وتلك الثوابت مؤلفة من قيم متراكمة استندت عليها الحالة الذهنية للساسة وهم يتعاملون مع بعضهم.

والحقيقة، إن تلك الثوابت جاءت نتيجة للتلاحم والتناغم بين الساسة بمختلف عناوينهم، فكان الخيار الاستراتيجي هو الدخول في عمق سياسات الطرفين واختيار التوقيتات المناسبة للدخول في العمق الاستراتيجي لصناعة القرار السياسي، وهذا لم يكن بعيد عن الحنكة السياسية، ما جعلهم يتقدمون خطوة للأمام في صناعة القرار الاستراتيجي في العراق.

وهنا تمكن الساسة من التأثير في السياسات الإقليمية والدولية وجلب انتباههم لمواجهة سياسات التذويب الإقليمية والتي أرست بالأخير استراتيجية لها عمق وتأثير عميق في السياسات الإقليمية والدولية بين مهدد وممكن، لتكون واحدة من إشكاليات الأمن العراقي التي لابد من حسمها،[٣٨] فالعمق الاستراتيجي لكردستان كان حاضراً في مدركات ساسة الحكومة الاتحادية،[٣٩] إذ عدَت نقطة تأثير استراتيجية لضرب الاستراتيجيات المتناقضة للقوى الإقليمية، وفي الوقت ذاته تعد بمثابة أداة للتحكم بالشرق الأوسط،[٤٠] فاذا ما نظرنا نظرة استراتيجية لوجدنا إن كردستان جسر استراتيجي يربط العرب والترك والفرس وهذا هو العمق الاستراتيجي الذي تحتله كردستان وهذا ما رفع رصيدها الاستراتيجي في الاستراتيجية العراقية واصبح لها مكانة في توازنات العراق مما دفع بالقوى الدولية أن تضع كردستان في فلك استراتيجياتهم وهذا يؤثر على طبيعة العلاقة بين الطرفين.[٤١]

وبرغم من صعوبة الوقوف على راي ثابت بخصوص الرؤية المستقبلية للعلاقة بين الطرفين، لاسيما وحراك التغيير الدولي والإقليمي الذي هز مفاهيم تلك العلاقة، وهنا لابد من الإشارة إلى الآراء الواردة وكالاتي:

فالرأي الأول: قال بان التغيير في العراق تكرر لكن بقى ساسة الحكومة الاتحادية يتعاملون مع ساسة الإقليم بـ"مركزية" ومنطق القوة مستندين بذلك على عراق ما بعد التغيير (٢٠٠٣)، بعد أن غاب فيه التناسق الاجتماعي وابعد فيه التكنوقراط عن الإدارة السياسية، وعدم امتلاك القوة والقدرة للاندماج والانصهار لكن بقى العراق "فدرالي" ، فالرغبة الدولية والإقليمية والداخلة، تفضل إبقاء العراق على حاله مع احتفاظ الكرد

باستحقاقهم الذي تحقق سابقاً(الإقليم)، وهذا يشير إلى إن مستقبل العلاقة بين إدارتي الحكومة الاتحادية والإقليم يبقى على وضعه الراهن مع تحسين في العلاقات السياسية والمحافظة على مكاسب ٢٠٠٣.

أما الرأي الثاني : يرى دعاته إن التغيير في العراق فعل طارئ ومفاجئ يعتمد على الحدث والغرض منه ومن صنعه، فتغيير الدول في الشرق هو من سيوفر فرصة بناء أقاليم فدرالية أو التحول إلى اللامركزية (كونفدرالية) وحسب حاجة كل إقليم وظروف الدولة التي ينتمي لها، فضلاً عن الإرادة الداخلية والطموح الذي يكون عقبة سياسية فمن الصعوبة التنازل عن قمة الهرم السياسي للأخر ومع كثرة التناقضات والمتضادات وشحن الأقطاب المتنافرة بطاقة خيارات تقرير المصير وضرورات الظهور، فضلاً عن، اختلاف التوقيتات في تكون الأقاليم وما هي حسابات ورؤى النظام الدولي التي لا يمكن تجاهلها، يظهر إقليم كردستان كقطب مؤثر على التجانس والتناسق فتظهر بينمهم تآلفات وتحالفات استراتيجية لبناء الكونفدرالية كنهج للطرفين، وهذا الرأي يرجح ظهور مطلب بناء الذات مرة أخرى في محاولة لتحويل العراق من الفدرالية إلى الكونفدرالية.

الخاتمة:

أن العلاقة بين إدارتي الحكومة الاتحادية والإقليم رهن العمق الاستراتيجي، فالعراق يقع في دائرة القوى الإقليمية المتنافسة على القيادة والريادة وأجزاء منها، لهذا فان العلاقة عرضة إلى محن كثيرة، لاسيما وان اغلب القوى الفاعلة في السياسة لطرفي العلاقة ترغب بالتشارك ومواجهة التهديد الخارجي والتحديات الداخلية.

وصفوة القول، إن العراق شهد مرحلة ليست بقصيرة من الفوضى بسبب التدخلات الخارجية في العلاقة بين ساسة الحكومة الاتحادية-والإقليم الإصرار على التدخل وفر بيئة المناسبة للنزاع لكن تصفير الخلافات بين طرفي العلاقة والتركيز على المشتركات وتحييد المقسمات والأخذ بعين الاعتبار الفوارق القيمية والمدركية للطرفين وفر فرصتين:

الأولى: بناء علاقات بين الطرفين متناسقة أساسها الشراكة الحقيقية، والثانية: بناء علاقات انقسامية–تفككية، والأول أقرب للواقع من الثانية.

الاستنتاجات

١–العلاقة بين إدارتي الحكومة الاتحادية والإقليم من اهم المؤثرات على العمق الاستراتيجي العراقي.

٢–لساسة الإقليم دور في التأثير على التوازنات السياسية في الإدارة الحكومة الاتحاديةية.

٣–التقارب والتفاهم الجيو_سياسي بين الإدارتين يصنع بؤرة امل في إيجاد علاقات إيجابية بناءة.

٤–التشاركية بين إدارتي الحكومة الاتحادية والإقليم توفر فرصة لإبقاء العراق متماسك.

٥–التغيير جاء متناغم وبناء العلاقة بين إدارتي الحكومة الاتحادية والإقليم.

٦. المستقبل يشير إلى التكامل في البناء السياسي بين الإدارتين.

٧–صناع القرار في الإقليم اتبعوا استراتيجية تصفير المتناقضات وتعضيد التآلفات في إدارتهم فتمكنوا من التأثير في السياسات، وهذا ما قابله من طرف الحكومة الاتحادية بالمثل.

٨. الدستور العراقي حدد المشتركات واكد على بناء دولة فدرالية تضمن حقوق وسلامة وامن الجميع.

٩. الإشكالية في العلاقة بين الطرفين هي إشكالية سياسية نابعة من سوء الأدراك بين الإدارتين.

١٠. التهديدات الآنية والمستقبلية تفرض على الإدارتين التناسق والتقارب وتعمير العلاقات.

١١. إن للفاعل الدولي والإقليمي دور مؤثر باتجاه بناء عراق فدرالي وليس كونفدرالي.

١٢. الرؤية المستقبلية تشير إلى إن العلاقة بين الإدارتين ستبقى على مكاسب ٢٠٠٣ مع تعمير للعلاقات السياسية.

التوصيات:

١. نشر الوعي المجتمعي بالدولة الفدرالية.

٢. تصفير الخلافات بين إدارتي الحكومة الاتحادية والإقليم.

٣. التركيز على المشتركات المجتمعية.

٤. بناء شركات حقيقية بين الإدارتين.

٥. التركيز على المصالح العامة وتعمير العلاقات السياسية.

٦. بناء استراتيجية وطنية شاملة جامعة.

٧. عقلنّة الخطابات السياسة وبث روح التسامح السياسي وتأليف قلوب الساسة.

---

[١] –للمزيد من التفاصيل ينظر: ارشاك سافراستيان، الكرد وكردستان، ترجمة احمد محمود خليل، دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٨، ص٢٣ وما بعدها.

[٢] – للتعرف على تلك الصفات ينظر: ديفيد مكدول، تاريخ الأكراد الحديث، دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠٤، ص٤١–٤٢.

[٣] – للتعرف على تفاصيل تلك الأمور ينظر: صلاح سالم، القومية الكردية المنشأ والعلاقة مع القوميات المجاورة، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، عدد ١٣٥، يناير\كانون الثاني، ١٩٩٩، ص ٨٨.

[٤] – للمزيد من الاستفادة ينظر: مارتن فان بروسي، الأكراد وبناء الأمة، ترجمة: فالح عبد الجبار، دار الفرات للنشر والتوزيع، بيروت ،٢٠٠٧، ص٣٥.

[٥] – للتطلع عن المكانة الاستراتيجية لإقليم كردستان ينظر: حازم حمد موسى، العلاقات العربية الأمريكية: دراسة في الأبعاد الاستراتيجية لمشروع الشرق الأوسط الكبير، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٦، ص٢٧١.

[٦] – للتعرف عن ذلك المدرك ينظر: بيار مصطفى، تركيا وكردستان الجاران الحائران، دار الزمان للطباعة والنشر، دمشق ،٢٠٠٩، ص ١٩ وما بعدها.

[٧] – عن حقيقة ذلك الدور ينظر: مُحَمَّد طاهر مُحَمَّد، القضية الكردية وحق تقرير المصير، مكتبة مدبولي للنشر، القاهرة، ٢٠٠٨، ص١٤٣.

[٨] – لمتابعة تلك التصورات ينظر: بيار مصطفى سيف الدين، تركيا وكردستان الجاران الحائران، مصدر سبق ذكره، ص١٨ وما بعدها.

[٩] – عن تلك المطالب ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ط٤، دار الكتاب، بيروت، ١٩٨٠، ص٢٨٢.

[10]–عن تلك الحقيقة ومستدعياتها ينظر: خليل علي مراد، القضية الكردية في تركيا ١٩١٩–١٩٢٥، في خليل على مراد، واخرون، القضية الكردية في تركيا وتأثيرها على دول الجوار، مركز الدراسات التركية، الموصل، ١٩٩٤، ص٧ وما بعدها.

[11]– عن هذا الفعل ينظر: مُحَمَّد طاهر مُحَمَّد، القضية الكردية في العراق وحق تقرير المصير، مكتبة مدبولي للنشر والتوزيع، القاهرة ،٢٠٠٨، ص ص ١٢٤–١٢٥.

[12] –عن تلك المقومات وتسمياتها ينظر: بدرخان سندي، المجتمع الكردي في منظور استشرافي، المديرية العامة للثقافة والفنون، أربيل، ٢٠٠٢، ص٤٩١.

[13] – لمعرفة تفاصيل هذا المفهوم ينظر: سعد حقي توفيق، النظام الدولي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية فيما بعد الحرب الباردة، دار الأهلية للنشر، عمان ،١٩٩٩، ص١٥٥.

[14] – عن ذلك التغيير وأثاره ينظر: احمد السيد تركي، القضية الكردية في العراق، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، عدد ١٣٥، يناير\كانون الثاني، ١٩٩٩، ص١٢١.

[15] – عن هذا التنازع ومسبباته ينظر: وصال نجيب لعزاوي، حزب العمال التركي، دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، عدد٣٣، شتاء، ٢٠٠٢، ص٢.

[16] – لدخول في تفاصيل قيام دولة كردستان الكبرى ينظر: هيثم كريم، العلاقات العراقية –التركية: رؤية في إمكانات التعاون واحتمالات الصراع، في هيثم كريم وآخرون، العراق تحت الاحتلال، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،٢٠٠٩، ص٣٥٢–٣٥٣.

[17] –عن تفاصيل هذا الأمر ينظر: ايمن إبراهيم الدسوقي، هل القومية الكردية انفصالية: دراسة حالة كردستان العراق، مجلة المستقبل العربي، بيروت، عدد٣٥٧، تشرين الثاني، ٢٠٠٨، ص١٣٤.

[18] –عن تلك المراهنات ينظر: مايكل م.غنتر وآخرون، مستقبل الكرد في العراق ما بعد الانتخابات ٢٠٠٥، ترجمة: عبد الاله النعيمي، بغداد، ص٤٠٠.

[19] – عن حقيقة هذا الطرح ينظر: مُحَمَّد نور الدين، تركيا في زمن متحول: قلق الهويات وصراع الخيارات، مطبعة رياض رايس، لندن،١٩٩٧، ص٩٥.

[20]- 25. Chantal de Jonge Oudraat, "Humanitarian Intervention: The Lessons Learned, Current History, vol. 99, no. 641 (December 2000), pp. 419-429.

[21] – عن هذا المفهوم ينظر: حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الديمقراطية و الحرية و حقوق الإنسان، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، ٢٠٠٦، ص٥٦ .

[22] – عن هذا الموضوع ينظر: فايز ربيع، الديمقراطية بين التأصيل الفكري والمقارنة السياسية، دار حامد للنشر، عمان ،٢٠٠٤، ص١٢.

[٢٣] – للمزيد من التفاصيل ينظر: فيصل شنطاوي، حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، دار حامد للنشر، عمان ،٢٠٠١، ص ١٩٠.

[٢٤] – تلك المصالح والتهديدات ينظر: محمود عيسى، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط منذ بدايتها حتى ١٩٩١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٢، ص١٧٢.

[٢٥] – لإبانة مفهوم الفدرالية وتميزاً عن الكونفدرالية ينظر: خالد عليوي العرداوي، الفدرالية والديمقراطية التوافقية ومعطيات الواقع العراقي، بحث مقدم إلى مؤتمر الفدرالية في العراق: الواقع والمستقبل والذي تعقده كلية القانون والسياسة/ جامعة صلاح الدين بالتعاون مع جامعة ديبول الأمريكية ومكتب إقليم كردستان للدراسات الفدرالية للمدة من ٢٨ –٢٩ / ٤/ ٢٠١٠، ٢٠١١، ص٣٩ وما بعدها.

[٢٦] –عن تلك الأسباب المؤدية إلى التقسيم ينظر: بيترو.غالبريت، نهاية العراق، ترجمة: اياد احمد، الدار العربية للعلوم، بيروت ،٢٠٠٧، ص٢٧٨.

[٢٧] – مارتن فان بروينسن الاغا وشيوخ الدولة، البنى الاجتماعية والسياسية لكردستان، ترجمة: أمجد حسين، دراسات مترجمة، بغداد،٢٠٠٨، ص٥٨١ وما بعدها.

[٢٨] – عن ذلك القول ينظر: صلاح بدر الدين، الكرد والعرب: اتحاد اختياري وشراكة عادلة، رابطة كاوه للثقافة الكردية، اربيل،٢٠٠٤، ص٢١٨–وما بعدها.

[٢٩] – لفهم هذه المقاربة أكثر ينظر: علي فخر الدين، حول الديمقراطية والبلدان العربية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد(٢٣٦)، أكتوبر\تشرين الأول ١٩٩٨، ص٨٤.

[٣٠] – لإبانة ذلك التأثير ينظر: مثنى امين قادر، قضايا القوميات وأثرها في العلاقات الدولية، منشورات مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية ،٢٠٠٣، ص٥٣٧.

[٣١] – لمعرفة ذلك الدور بدقة أكثر ينظر: بدر حسن الشافعي، الاتحاد الأوربي وقضية الكرد، مجلة سياسية دولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، عدد١٣٥، يناير /كانون الثاني، ١٩٩٩، ص١٤١.

[٣٢] –عن نضال الشعوب من اجل تقرير المصير والجهود الدولية لإرساء هذا الحق ينظر: طالب رشيد يادكار، مبادئ القانون الدولي العام، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، أربيل ،٢٠٠٩، ص ١٤٢ وما بعدها.

[٣٣]–عن تلك الحقوق ينظر: مُحَمَّد فرحات، تاريخ القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، في كتاب دراسات في القانون الدولي الإنساني، مركز دراسات المستقبل العربي للنشر والتوزيع،بيروت،٢٠٠٠، ص٨٤.

[٣٤] – عن تلك المفردة ينظر: زيدان مريبط، مدخل للقانون الدولي الإنساني، مج٢، دار الملايين للنشر والتوزيع، بيروت ،١٩٩٨، ص١٠٠.

[٣٥] – لمزيد من التفاصيل حول المنظمة الدولية واختصاصاتها ومبادئها وأهدافها، ينظر: فخري رشيد المهنا. وصلاح ياسين داود، المنظمات الدولية، العاتك لصناعة الكتب، القاهرة، د.ت. ص٢٦٦ وما بعدها.

[36] – عن معالم النظام الدولي الجديد والقوى الفاعلة فيه ينظر: ياسر ابو شبانة، النظام الدولي الجديد بين الواقع الحالي والتصور الإسلامي، ط٣، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٨، ص ص٣٧.

[37] – ينظر: النص الكامل للدستور العراقي لعام ٢٠٠٥.

[38] – عن تلك المعاني ينظر: فالح عبد الجبار وهشام عبد الجبار، الأثنية والدولة: الأكراد في العراق وإيران وتركيا، ترجمة: عبد الاله النعيمي، دار فرات للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠٠٦، ص ص٥-٦.

[39] – عن التفاصيل تلك ينظر: ويلسون ناث نيل، الكرد والاتحاد السوفيتي، ترجمة ضياء الدين، مطبعة إيلاف، بغداد، ٢٠٠٦، ص٢٥٠.

[40] – عن أهمية تلك التأثيرات ينظر: مثنى أمين قادر، قضايا القوميات وأثرها على العلاقات الدولية، مركز الدراسات الاستراتيجية، أربيل ،٢٠٠٢ ، ص ١٥.

[41] – عن تلك المكانة ينظر: حامد محمود، القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني إلى الغزو الأمريكي، مكتبة مدبولي، القاهرة ،٢٠٠٥، ص٤٢٠.